الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11–15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

A/145/2-P.2

11 تشرين الأول/أكتوبر 2022

الجمعية العامة

البند 2

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامّة

طلب إدراج بند طارئ

في جدول أعمال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

مقدم من قبل وفد تشيلي، بدعم من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تلقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من وفد تشيلي طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ145 تحت عنوان:

"إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول".

وسيجد المندوبون إلى الجمعية العامة الـ145 مرفقاً نص المراسلة لتقديم الطلب (ملحق رقم 1)، وكذلك مذكرة تفسيرية (ملحق رقم 2) ومشروع قرار (ملحق رقم 3) تأييداً لذلك.

وسيُطلب من الجمعية العامة الـ145 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد تشيلي، يوم الأربعاء، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

بموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يتناوله الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم ترد إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

المراسلة الموجهة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من قبل نائب رئيس مجلس النواب، بدعم من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

11 تشرين الأول/أكتوبر 2022

سعادة السيد الأمين العام،

يود الكونغرس الوطني في تشيلي، بدعم من المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اقتراح البند الطارئ التالي لإدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي، المقرر عقدها في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022 في كيغالي، رواندا:

"إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول".

وتجدون مشروع القرار إلى جانب المذكرة التفسيرية مرفقَين مع الطلب الذي يمكن أن تعممها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع)

السيدة كلوديا ميكس
نائب رئيس مجلس النواب
الكونغرس الوطني في تشيلي

إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول

مذكرة تفسيرية مقدمة من قبل وفد تشيلي،
بدعم من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

لقد تسبب غزو دولة أوكرانيا ذات السيادة في مقتل وتشويه آلاف المدنيين والجنود، وتدمير المدن والبنية التحتية، وتشريد ملايين الأشخاص بوصفهم لاجئي حرب.

وفي 23 آذار/مارس 2022، اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي قراراً يؤيد التوصل إلى حل سلمي للحرب في أوكرانيا على أساس احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبدأ السلامة الإقليمية.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن أعضاء المنظمة سيمتنعون عن اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

وأيضاً، يشير قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 1/49 للعام 2022 إلى وضع حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن عدوان روسيا الاتحادية، مما أدى إلى إجراء تحقيق في جرائم الحرب المزعومة المرتكبة على الأراضي الأوكرانية.

وتثير العواقب العميقة للغزو الروسي للأراضي الأوكرانية القلق في المجتمع الدولي، مما يظهر أزمة إنسانية وأزمة هجرة ولاجئين تؤثر على العالم بأسره.

وينعكس ذلك بشكل خاص في تصاعد أسعار الغذاء والوقود بسبب الحرب، مما يهدد بأزمات غذائية محتملة.

ولهذا السبب، يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يدعو إلى إنهاء فوري للاحتلال العسكري الروسي على الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا، واستعادة سلامتها الإقليمية وما يترتب على ذلك من احترام لسيادة القانون الدولي.

ولهذا السبب، يُشَجع الاتحاد البرلماني الدولي على دعم إنشاء محاكم ذات اختصاص محدد في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة في حروب العدوان؛ وتوجيه نداء عاجل إلى المجتمع الدولي لدعم الإجراءات التي تتخذها اليونيسيف وغيرها من الوكالات المتخصصة؛ ودعوة برلمانات العالم إلى زيادة التوعية بين السلطات الوطنية المختصة في دولها والمجتمع المدني بالأزمة الإنسانية الناجمة عنها، وكذلك في عملية إعادة إعمار أوكرانيا، تضامناً مع سكانها.

ويُطلب أيضاً من المنظمات الدولية والحكومات والبرلمانات في العالم، وكذلك الكيانات المالية المتعددة الأطراف، اعتماد ودعم سياسات اجتماعية فعالة ومركزة لمواجهة انعدام الأمن الغذائي العالمي.

ولكل هذه الأسباب، نطلب من الاتحاد البرلماني الدولي، على وجه السرعة، تعبيراً جديداً عن التضامن مع جميع ضحايا النزاع المسلح في أوكرانيا وإدانة جميع جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وكذلك أي انتهاك آخر لحقوق الإنسان، عبر توجيه نداء جديد لتخفيف حدة التوترات الحالية واستنفاد جميع الوسائل المتاحة لنا لتقريب الأطراف من آليات الحل السلمي للنزاعات من خلال الحوار، والتعاون، والدبلوماسية الوقائية.

إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول

مشروع قرار مقدم من قبل وفد تشيلي،
بدعم من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي،

1) *إذ تشير* إلى أن غزو دولة أوكرانيا ذات السيادة أسفر عن مقتل وتشويه آلاف المدنيين والأفراد العسكريين، وتدمير المدن والبنية التحتية، وتشريد الملايين من الناس بوصفهم لاجئي حرب،

2) *وإذ تضع* في اعتبارها أن الاتحاد البرلماني الدولي يعمل من أجل السلام والتعاون بين الشعوب، ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، وهي حقوق عالمية بطبيعتها ويعتبر احترامها غير المقيد عاملاً أساسياً للديمقراطية والتنمية في جميع الأمم،

3) *وإذ تشير* إلى اعتماد الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، إندونيسيا في 23 آذار/مارس 2022 قراراً لصالح *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية*،

4) *وإذ تضع* في اعتبارها أن ميثاق الأمم المتحدة، وهو المعاهدة الدولية التي أنشئت الأمم المتحدة على أساسها، ينص على أن " يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً [...] عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة"[1]،

[1] ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول: مقاصد الهيئة ومبادئها
(https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-1)

5) *وإذ تضع في اعتبارها* قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-11/2 بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، الذي يدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، ولا سيما أي هجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية،

6) *وإذ تضع في اعتبارها* قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 1/49 المؤرخ 4 آذار/مارس 2022 بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي، وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم S-34/1 المؤرخ 12 أيار/مايو 2022 الذي يدعو إلى إجراء تحقيق في جرائم الحرب المرتكبة على الأراضي الأوكرانية،

7) *وإذ تولي اهتماماً* إلى مضمون اتفاقيات جنيف للعام 1949، ولا سيما الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وبروتوكولاتها الإضافية،

8) *وإذ تدرك* أن العدوان العسكري على أوكرانيا مستمر منذ ثمانية أشهر، رغم الدعوات المتعددة التي وجهها المجتمع الدولي لوضع حد للنزاع وما ينجم عنه من معاناة السكان المدنيين،

9) *وإذ تعرب عن قلقها إزاء* العواقب الوخيمة لغزو روسيا الاتحادية للأراضي الأوكرانية على المجتمع الدولي، التي تشير إلى أزمة إنسانية وأزمة هجرة وأزمة لاجئين تؤثر على العالم بأسره، ولا سيما: التدهور الحاد للاقتصاد العالمي، مما يثير قلقاً كبيراً؛ والوضع في القرن الإفريقي، حيث تتلقى جمهورية الصومال الفيدرالية وحدها 92% من وارداتها من القمح من روسيا الاتحادية وأوكرانيا؛ والدوامة المتصاعدة لأسعار الغذاء والوقود الناجمة عن الحرب التي تهدد بإغراق السكان في إفريقيا في أزمة غذائية ذات أبعاد كارثية محتملة؛ وفي الوقت نفسه، تواجه أوروبا شتاءً بارداً مع انخفاض إمدادات الغاز، حيث يأتي حوالي 41% من مصدر الطاقة الحيوي هذا من روسيا الاتحادية،

1. *تكرر* دعوتها إلى الإنهاء الفوري للاحتلال العسكري الروسي للأراضي الأوكرانية ذات السيادة، واستعادة سلامتها الإقليمية، وبالتالي سيادة القانون الدولي؛
2. *وتدين* بأشد العبارات الانتهاكات الجسيمة لكرامة الإنسان والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي لوحظت في مناطق كييف، وخاركيف، وسومي، وتشيرنيهيف، وغيرها؛

3. *وتدين أيضاً* استخدام عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي والقائم على الجندر، والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة كسلاح من أسلحة الحرب، في انتهاك صريح لاتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، ورعاية الجرحى والمرضى ومساعدتهم، وتوفير الحماية الواجبة للسكان المدنيين؛
4. *وتؤكد من جديد* أهمية احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية في ما يتصل بضم روسيا الاتحادية أراضٍ إلى أراضيها؛
5. *وترى* أن أي دخول للقوات العسكرية الحكومية الدولية في هذه المرحلة، أو الأعمال التي يمكن أن تنطوي بصورة معقولة على تصعيد الأعمال العدائية، سواء ارتكبت من قبل الجهات الفاعلة المشاركة مباشرة في النزاع أو من قبل أطراف ثالثة متورطة بشكل غير مباشر، وبعيداً عن الإسهام في تخفيف حدة النزاع، فإنه سيعوق سعي المجتمع الدولي إلى التوصل إلى حلول دبلوماسية؛ وعلاوة على ذلك، فإن هذه التدخلات المباشرة لن تساهم في الحفاظ على التوازن الجغرافي الاستراتيجي في المنطقة، مما يؤجج التوترات الأمنية ويصرف الانتباه عن البعد الإنساني للحرب؛
6. *وتؤيد* قرارات مختلف الهيئات الدولية للتحقيق مع مرتكبي جرائم الحرب المرتكبة في أوكرانيا ومحاكمتهم، ولا سيما المجزرة التي وقعت في ماريوبول، والأدلة التي وجدت عن مقابر جماعية سرية في إيزيوم، والأحداث المأساوية في بوتشا، ومئات الهجمات على البنية التحتية الصحية في البلاد، واستخدام القنابل غير الموجهة والذخائر العنقودية ضد السكان المدنيين في تشيرنيهيف وأوختيركا، واستناداً إلى جملة أمور منها أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومبادئ نورمبرغ التي وضعتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة؛
7. *وتؤيد أيضاً* إنشاء محاكم ذات ولاية قضائية محددة في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة في حروب العدوان للنظر في قضايا جرائم الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك حالات الإعدام بإجراءات موجزة والاغتصاب الجماعي؛
8. *وتناشد* على وجه السرعة المجتمع الدولي أن يدعم الإجراءات التي تتخذها اليونيسيف، وغيرها من وكالات المعونة المتخصصة للتخفيف من حدة الحرمان العام الذي يعاني منه 3 مليون طفل داخل الأراضي الأوكرانية، ومليوني طفل لاجئ آخرين يحتاجون إلى مساعدة سريعة، ومنقذة للحياة؛

9. *وتدعو* برلمانات العالم إلى زيادة توعية بين السلطات الوطنية المختصة في دولها والمجتمع المدني بضرورة المساهمة، بقدر المستطاع، للتوصل إلى حل للأزمة الإنسانية التي تنطوي على هجرة 6 ملايين مواطن أوكراني كلاجئين، *وتشجع* دعم المجتمع الدولي وتعاونه في عملية إعادة بناء أوكرانيا، والتضامن مع شعبها واحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني وقيمه وقواعده؛

10. *وتدعو* الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، وحكومات وبرلمانات العالم، والكيانات المالية المتعددة الأطراف إلى اعتماد ودعم سياسات اجتماعية فعالة وهادفة للتصدي بشكل حاسم لانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن آثار الحرب، أي ارتفاع أسعار الأغذية والوقود والأسمدة، التي تعطل أو توقف إمدادها بشدة؛

11. *وتعرب* عن تضامنها مع جميع ضحايا النزاع المسلح في أوكرانيا، *وتدين* جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وأي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان؛

12. *وتحث* جميع الدول على معالجة البعد الإنساني للنزاع، والعمل معاً لتخفيف حدة التوترات، واستنفاد جميع الوسائل لتقريب الأطراف من آليات التسوية السلمية؛

13. *وتدعو* المجتمع الدولي إلى استكشاف آليات جديدة للحوار والتعاون في البحث عن الدبلوماسية الوقائية، مع اعتبار أهمية الأمن، والوضع الإنساني جوهر المسألة.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

145th IPU Assembly

Kigali, Rwanda
11-15 October 2022

145th IPU ASSEMBLY
2022 | Kigali, Rwanda

Assembly
Item 2

A/145/2-P.2
11 October 2022

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 145th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Chile, with the support of GRULAC

On 11 October 2022, the IPU Secretary General received from the delegation of Chile a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 145th Assembly of an emergency item entitled:

"Condemnation of the invasion of Ukraine and of the subsequent annexation of territories in defence of the territorial integrity of all States".

Delegates to the 145th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 145th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Chile on Wednesday, 12 October 2022.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution, which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.
(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.
(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.
(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

E

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE IPU SECRETARY GENERAL BY THE VICE-PRESIDENT OF THE CHAMBER OF DEPUTIES, WITH THE SUPPORT OF GRULAC

11 October 2022

Dear Mr. Secretary General,

The National Congress of Chile, with the support of the Geopolitical Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) intends to propose the following emergency item for inclusion in the agenda of the 145th Assembly of the Inter-Parliamentary Union (IPU) scheduled from 11 to 15 October 2022 in Kigali, Rwanda:

"Condemnation of the invasion of Ukraine and of the subsequent annexation of territories in defence of the territorial integrity of all States".

The draft resolution along with the explanatory memorandum are attached with the request that the IPU Secretariat may circulate the same among the IPU Member Parliaments.

Yours sincerely,

(signed) Claudia MIX (Ms.)
Vice-President of the Chamber of Deputies
National Congress of Chile

CONDEMNATION OF THE INVASION OF UKRAINE AND OF THE SUBSEQUENT ANNEXATION OF TERRITORIES IN DEFENCE OF THE TERRITORIAL INTEGRITY OF ALL STATES

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Chile, with the support of GRULAC

The invasion of the sovereign state of Ukraine has caused the death and maiming of thousands of civilians and soldiers, the destruction of cities and infrastructure, and the displacement of millions of people as war refugees.

On 23 March 2022, the IPU adopted a resolution in favour of a peaceful solution to the war in Ukraine based on respect for international law, the Charter of the United Nations, and the principle of territorial integrity.

The Charter of the United Nations establishes that the organization's members will refrain from resorting to the threat or use of force against any State's territorial integrity or political independence.

Likewise, Resolution 49/1 of the United Nations Human Rights Council of 2022 refers to the human rights situation in Ukraine stemming from the aggression of the Russian Federation, leading to the opening of an investigation into alleged war crimes committed on Ukrainian territory.

The profound consequences of the Russian invasion of Ukrainian territory are causing alarm in the international community, which shows a humanitarian, migratory and refugee crisis that affects the whole world.

This is reflected especially in the upward spiral of food and fuel prices due to the war, threatening possible food crises.

For this reason, the IPU must call for an immediate end to the Russian military occupation on the sovereign territory of Ukraine, restoring its territorial integrity and the consequent respect for the rule of international law.

For this reason, the IPU is encouraged to support the creation of courts with specific jurisdiction for crimes committed in wars of aggression; make an urgent call to the international community to support the actions of UNICEF and other specialized agencies; call on the parliaments of the world to raise awareness among the competent national authorities of their States and civil society regarding the resultant humanitarian crisis, as well as in the process of reconstruction of Ukraine, in solidarity with its inhabitants.

Likewise, international organizations and governments and parliaments of the world, as well as multilateral financial entities, are requested to adopt and support effective and focused social policies to face global food insecurity.

For all these reasons, we ask the IPU to approve, as a matter of urgency, a new expression of solidarity with all the victims of the armed conflict in Ukraine and to condemn all war crimes or crimes against humanity, as well as any other violation of human rights, making a new call for the reduction of current tensions and exhausting all the means at our disposal to bring the parties closer to the mechanisms for peaceful resolution of conflicts through dialogue, cooperation and preventive diplomacy.

CONDEMNATION OF THE INVASION OF UKRAINE AND OF THE SUBSEQUENT ANNEXATION OF TERRITORIES IN DEFENCE OF THE TERRITORIAL INTEGRITY OF ALL STATES

Draft resolution submitted by the delegation of CHILE, with the support of GRULAC

The 145th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* that the invasion of the sovereign State of Ukraine has resulted in the death and maiming of thousands of civilians and military personnel, the destruction of cities and infrastructure, and the displacement of millions of people as refugees of war,

(2) *Considering* that the Inter-Parliamentary Union (IPU) works for peace and cooperation among peoples, and for the promotion and defense of human rights, which are universal in nature and whose unrestricted respect is an essential factor for democracy and the development of all nations,

(3) *Recalling* the adoption on 23 March 2022 by the 144th IPU Assembly in Nusa Dua, Indonesia, of a resolution in favor of *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity*,

(4) *Bearing in mind* that the Charter of the United Nations, the international treaty on which the United Nations was founded, states that "all Members shall refrain […] from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state"[1],

(5) *Having regard to* United Nations General Assembly Resolution ES-11/2 on the humanitarian consequences of the aggression against Ukraine, which calls for an immediate cessation of hostilities, in particular of any attacks against civilians and civilian objects,

(6) *Bearing in mind* United Nations Human Rights Council Resolution 49/1 of 4 March 2022 on the situation of human rights in Ukraine stemming from the Russian aggression, as well as United Nations Human Rights Council Resolution S-34/1 of 12 May 2022 calling for an investigation into war crimes committed on Ukrainian territory,

(7) *Attentive to* the content of the 1949 Geneva Conventions, especially the Fourth Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, and their Additional Protocols,

(8) *Aware that* the military aggression against Ukraine has continued for eight months now, despite multiple calls from the international community to put an end to the conflict and the resultant suffering of the civilian population,

(9) *Alarmed by* the profound consequences of invasion by the Russian Federation of Ukrainian territory on the international community, which point to a humanitarian, migration and refugee crisis affecting the entire world, in particular: the sharp deterioration of the global economy, giving rise to major concerns; the situation in the Horn of Africa, with Somalia alone receiving 92% of its wheat imports from the Russian Federation and Ukraine; the upward spiral of food and fuel prices resulting from the war threatening to plunge the African population into a food crisis of potentially catastrophic proportions; and Europe meanwhile facing a cold winter with reduced gas supplies, with some 41% of this vital energy source coming from the Russian Federation,

1. *Reiterates* its call for an immediate end to the Russian military occupation of sovereign Ukrainian territory, restoring its territorial integrity and consequently the rule of international law;

2. *Condemns in the strongest terms* the serious violations of human dignity and the flagrant violations of human rights observed in the regions of Kyiv, Kharkiv, Sumy, Chernihiv and others;

---

[1] Charter of the United Nations, Chapter I: Purposes and Principles (https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-1)

3. *Also condemns* the use of extrajudicial executions, sexual and gender-based violence, and inhuman or degrading treatment as a weapon of war, in open violation of the Geneva Conventions relating to the treatment of prisoners of war, the care and assistance of the wounded and sick, and the due protection of the civilian population;

4. *Reaffirms* the importance of respect for the sovereignty and territorial integrity of all countries, in connection with Russia's territorial annexation;

5. *Considers* that, at this point in time, any entry of the troops of intergovernmental military forces, or actions that could reasonably imply an escalation of hostilities, whether perpetrated by the actors involved directly in the conflict or by third parties involved indirectly, far from contributing to the mitigation of the conflict, would hinder the international community's search for diplomatic solutions; and moreover, that such direct interventions would not contribute to maintaining the geostrategic balance in the region, fueling security tensions and diverting attention from the humanitarian dimension of the war;

6. *Supports* the resolutions of various international bodies to investigate and prosecute the perpetrators of war crimes committed in Ukraine, particularly the massacre in Mariupol, the evidence found of clandestine mass graves in Izium, the tragic events in Bucha, the hundreds of attacks on the country's health infrastructure, the use of unguided bombs and cluster munitions against the civilian population in Chernihiv and Okhtyrka, among others, on the basis of the provisions of the Rome Statute of the International Criminal Court and the Nuremberg principles developed by the International Law Commission of the United Nations;

7. *Also supports* the creation of courts with specific jurisdiction for crimes perpetrated in wars of aggression to hear cases of war crimes and human rights violations committed on Ukrainian territory, including summary executions and mass rape;

8. *Urgently appeals* to the international community to support the actions of UNICEF and other specialized aid agencies to alleviate the general deprivation suffered by 3 million children inside Ukrainian territory and another 2 million refugee children, who require rapid and life-saving assistance;

9. *Calls on* the parliaments of the world to raise awareness among the competent national authorities of their States and civil society of the need to contribute, insofar as they are able, to a solution to the humanitarian crisis involving the migration of 6 million Ukrainian citizens as refugees, and *encourages* the support and cooperation of the international community in the process of reconstructing Ukraine, in solidarity with its people and respecting the principles, values and norms of international humanitarian law;

10. *Calls on* the competent bodies of the United Nations system, the governments and parliaments of the world, and multilateral financial institutions to adopt and support effective and targeted social policies to address decisively global food insecurity resulting from the effects of the war, namely the rising prices of food, fuel and fertilizers, the supply of which has been severely disrupted or discontinued;

11. *Expresses* solidarity with all the victims of the armed conflict in Ukraine and *condemns* all war crimes, crimes against humanity and any other human rights violations;

12. *Urges* all States to address the humanitarian dimension of the conflict, to work together to reduce tensions and to exhaust all means to bring the parties closer to the mechanisms of peaceful settlement;

13. *Invites* the international community to explore new mechanisms of dialogue and cooperation in the search for preventive diplomacy, placing the relevance of security and the humanitarian situation at the center.